من غير اليهود الذين يشعرون بعطف عميق على استشهاد الشعب اليهودي ابان العهد النازي ، لن يمكن مقاومتهما وستكون مسوغة تسويغا تاما »(٣٧).

وتحدث الصهاينة مع رئيس الجمهورية الاميركية نفسه ومع رؤساء الحكومات الغربية الاخرى وحثوهم على ممارسة تأثيرهم على الجمهورية الاتحادية(٣٨). وقالت **الجويش اوبزرفر** اللندنية : « سيصار الى تعبئة الثقل المادي كله لليهودية العالمية لشن حرب اقتصادية ضد المانيا ، اذا ما بقي عرض بون للتعويضات غير مرض »(٣٩). ولم يكن بامكان بون تجاهل الاصوات المصرة للقوميين اليهود في وسائل الاعلام الجماهيرية للولايات المتحدة والبلدان الاخرى المهمة للاهداف الالمانية الغربية .

اصل الان الى مسألة ما اذا كانت جماعات معينة من سكان المانيا الغربية قد اثرت في اتخاذ القرار لدعم اسرائيل . لا يوجد في التقارير المنشورة للنقابات والجمعيات الصناعية والتجارية الكبيرة ما يشير الى ان أيا منها بعث برسائل الى الحكومة او فعل أي شيء اخر لاتخاذ القرار . ولكن يمكننا الافتراض بأن المصرفي هيرمان آبس الذي لعب دورا مهما في هذه المسألة بصفته مستشارا لاديناور كان يعكس اراء الصناعة وشركات الاعمال والمال الكبيرة . وكان ينتمي الى الحلقة الصغيرة من زعماء الاعمال البارزين الذين يؤلفون « حكومة مطبخ » لاديناور . وقاد الوفد الالماني في مؤتمر الديون بلندن . صحيح أن آبس بذل جهودا جادة للتأثير على شروط معينة من شروط معاهدة اسرائيل بحيث تلائم الجانب الالماني، ولكن من التقارير التي نشرها اديناور وغولدمان وشينار عن المفاوضات يمكن الاستنتاج بأنه كان في الاساس يؤيد هذا الالتزام .

بعد أن وقعت المعاهدة وابدى العرب اعتراضهم بكثير من الحدة ، اعربت غرفة الصناعة الالمانية عن رأيها بأنه سيكون امرا يؤسف له اذا ما أدت المعاهدة الى خسارة التجارة مع الدول العربية ، « يسر غرفة الصناعة ان تكون الحكومة الاتحادية قد عملت باقتراح رئيس الغرفة وارسلت وفدا اقتصاديا المانيا الى القاهرة للتفاوض مع الدول العربية » . عند هذه المرحلة اكتفت الحكومة الاتحادية ببذل الجهود لمؤاساة العرب بوعود اقامة علاقات اقتصادية افضل . وفي ما يتعلق بدوافع المصالح الرأسمالية الرئيسية في هذه المسألة ، فانه يبدو امرا ذا دلالة ان غرفة الصناعة ، شأنها شأن الحكومة ، كانت ترغب في دمج المانيا الغربية في الحلف الغربي(٤٠).

وعندما جرى التصويت على معاهدة اسرائيل في البوندستاغ ، القي ٢٣٨ صوتا مع المعاهدة و٣٤ صوتا ضدها ، وامتنع ٨٦ نائبا عن التصويت . واعلن زعيم الاتحاد الديموقراطي المسيحي ، الذي كانت له ٣١ بالمئة من المقاعد ، ان حزبه وافق على المعاهدة . وقال زعيما الحزب الديموقراطي الحر (١١،٩ بالمئة) والحزب الالماني (٤ بالمئة)، اللذان ينتميان ايضا الى الحكومة الائتلافية، انهم، باستثناء بعض الاعضاء المعارضين ، هم كذلك يرغبون في اقرار المعاهدة ، وامتنع الحزب البافاري (٤،٢ بالمئة) عن التصويت . واعرب الحزب الشيوعي (٥،١ بالمئة) وممثل حزب الرايخ الالماني ، الذي كانت المحكمة الدستورية الاتحادية قد اعلنته غير شرعي اخيرا ، عن عدائهما للمعاهدة . وكان ١٢ بالمئة من اعضاء البوندستاغ لا ينتمون الى أي من هذه الاحزاب(٤١).

وكان زعماء الاحزاب المؤيدون للمعاهدة يتكلمون عن الالتزام المعنوي لالمانيا وشرفها. ولم يضف أي منهم أية حجج جديدة للاساطير التي كان قد نشرها اديناور وبوهم. وجاء وصف دوافع الحكومة الاقرب الى الحقيقة والواقع ، عن الحزب الشيوعي الذي اشتبه بالضغط الاميركي ورأى فوائد اقتصادية لصناعة المانيا الغربية .

حينما يحاول المرء التحقق من دوافع الاحزاب المؤيدة للمعاهدة فانه يكتشف ، من بين ما يكتشف، كون الاتحاد الديموقراطي المسيحي ، الذي ساند بحماسة دمج المانيا الغربية في الحلف الغربي ، كثيرا ما قال بأن سياسته الخارجية المؤيدة للغرب هي وسيلة الى غاية تنمية المجتمع الالماني الغربي وفقا لمثله هو (المحافظة) . وفي الحزب الديموقراطي الحر ، الذي تحدد نفسيته ايضا محافظة حلقات رجال الاعمال والصناعة ، كانت هناك مخاوف واضحة من أن الاندماج في الحلف الغربي سيعيق اعادة توحيد المانيا ، ولكن يجب ان يسعى المرء الى الحصول على كل الفوائد